

المرأة المعنفة في التشريع الجزائري

د. بودلال فضومة

أستاذة محاضرة قسم " ب "

المركز الجامعي أحمد زبانة بغيلزان

ملخص:

تتعرض النساء إلى العنف في كافة أنحاء العالم، و تعاني من الإيذاء الجسدي و النفسي الذي يبلغ حد فقدان الحياة أحيانا كثيرة ، فحين ينتشر العنف انتشارا واسعا ، فتمثل هذه الظاهرة انتهاكا للقيم الثقافية و الدينية .

جعل الله تعالى المرأة شريكة للرجل ، لها ما له و عليها ما عليه ، فالعنف يمارس على أساس نوع الجنس على نطاق العالم و لا يختلف من مجتمع لآخر إلا من حيث نطاقه و قد أقام الاسلام علاقة تكاملية بين حقوق و واجبات الرجل و المرأة مع امتيازات خاصة ، تقديرا و تعظيما لمهمتها الإنسانية العظيمة ، بعدما حرمت منها عبر العصور ، كما شهدت الجزائر إصلاحات و مواد رادعة في قانون العقوبات لوضع حد للعنف ضد المرأة .

Résumé:

Les femmes sont exposées à la violence dans toutes les parties du monde, et souffrent de la violence psychologique et physique qui équivaut à la perte de la vie, de nombreuses fois, quand la violence se répand largement répandue, ce phénomène constitue une violation des valeurs culturelles et religieuses.

Dieu a fait de la femme partenaire de l'homme, elle à ce qu'il à ,et ce qu'il doit, la violence est exercée sur la base du sexe dans le monde entier et ne varie pas d'une société à une autre, mais en termes de son champ d'application Portal a établi une relation de complémentarité entre les droits et les devoirs des hommes et des femmes avec des privilèges spéciaux reconnaissance et par respect pour la mission humanitaire de la grande, après avoir été privé d'entre eux à travers les âges, que l'Algérie a vu des réformes et des articles de dissuasion dans le code pénal pour mettre fin à la violence contre les femmes.

إن الله تعالى يعطي على الرفق مالا يعطي على العنف، يقصد بالعنف الممارسة المفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد ومقبول اجتماعيا فظهر مفهوم العنف من منطلقات مختلفة سواء من حيث السياق اللغوي أو من حيث وجوده كظاهرة لها مسبباتها فيتضمن المعنى الأول من العنف **violence** الانتهاك والاعتداء والاعتصاب، والثاني قد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال أو أشكال أخرى من أشكال التعبير الهادف إلى التجريح ويرتكب صور متعددة منها العنف ضد المرأة. يعتبر هذا الأخير من القضايا الحديثة موضوعا إلا أنها ممارسة قديمة تقع في إطار المشاكل الزوجية. فالعنف هو استخدام القوة بطريقة غير شرعية وإلحاق الأذى بمختلف أشكاله اتجاه الضحية¹ وهي كثيرة الاتساع.

فمن المهد إلى اللحد وفي السلم والحرب تعرضت النساء للتمييز والعنف على أيدي الدولة والمجتمع ولم يقتصر العنف ضد المرأة على نظام سياسي بعينه فهو ظاهرة منتشرة في كل أنحاء العالم² ففي أوروبا كان يحق للرجل أن يبيع زوجته ويضربها و عانت من الجور والظلم، وشاعت في القرون الوسطى ظاهرة إحراق النساء وهن على قيد الحياة ومنع المرأة من التصرف في أملاكها دون رضى الزوج وكان هذا في بريطانيا وفي ظل القرن الواحد والعشرين ورغم كل التطور الذي حققه الإنسان إلا انه ما يزال ينظر الى المرأة بدونية فلم تستطع الحدائث بمجتمعاتها المدنية ان تخلص الإنسان مما علق به من المظاهر السلوكية³ الهمجية فالعنف هو أحد هذه السلوكيات المترسخة والباقية.

إن كل هذه المعطيات تجعلنا نقف عند القول ما مدى مساهمة المشرع الجزائري في القضاء على العنف ضد المرأة؟ تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية ماهو العنف الذي قصده المشرع الجزائري؟ هل تتعدد أشكال العنف في التشريع

1. منى يونس بحري ،د. نازك عبد الحليم قطيشات ، العنف الأسري ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2011 ص38

2. تقرير حول العنف ضد المرأة ، إعداد السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة شؤون المرأة ، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات دائرة الدراسات والسياسات 2009/10/05 ، ص 1

³ تقرير حول العنف ضد المرأة ، إعداد السلطة الوطنية الفلسطينية - المرجع سابق - ص 2.

الجزائري؟ وما موقف المشرع الجزائري من كل هذا؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة أمامنا فسوف نتعرض في هذا المقال إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية العنف ضد المرأة، و تناولنا فيه مطلبين المطلب الأول معاملة الإسلام للمرأة، و المطلب الثاني كان لتعريف العنف أما بالنسبة للمبحث الثاني كان لدراسة معالجة القانونية للعنف ضد المرأة، و هذا في مطلبين المطلب الأول لصور العنف، أما المطلب الثاني تناولنا فيه موقف المشرع الجزائري من العنف ضد المرأة.

المبحث الأول: ماهية العنف ضد المرأة

ظاهرة العنف في الجزائر هي ظاهرة ليست منعزلة أو فردية أو مؤقتة لكنها مشكلة تكررت عبر المراحل وهو أسلوب يدل على مرض سلوكي خطير متشعب بروح العنف وله كثير من الآثار، فالمجتمع الجزائري يتفرد ببعض الخصوصيات عن المجتمعات الأخرى وذلك لاعتبارات تاريخية وتكوينية ومرجعية¹.

يعني كل أفراد المجتمع يمارسون العنف ضد المرأة مما كانت الصلة التي تربطهم بها². التجربة الجزائرية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة يمكنها ان تشكل مرجعا مفيدا، كون الدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة كل أشكال العنف الممارس ضدها.

المطلب الأول: معاملة الإسلام للمرأة

كانت الفتاة لدى الشعوب البدائية محرومة من حقوقها الاجتماعية، فمجرد بلوغها سن المراهقة، تعزل ولا تكلم أحدا غير أمها، ولا تكلمها إلا بصوت منخفض وكانت بعض العشاءر من ربيعة وكندة وتميم كانت تقتصر على وأد البنات ولم يكن ذلك بدافع الفقر او اتقاء العار وإنما دافع دينيا بحثا فكانوا يعتقدون ان البنت رجس من خلق الشيطان وان هذا المخلوق يجب التخلص منه³.

1. مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع الجزائر، طبعة 2011 ص5.

2. خالد عبد السلام، واقع العنف ضد المرأة في الجزائر، ندوة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، جامعة سطيف، الجزائر 2009.

3. هناء عبد الحميد إبراهيم بدر، الحماية الجنائية لدور المرأة في المجتمع، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث 2009، ص22.

كما كانت المرأة عند الهنود الحمر والقدماء تعتبر مخلوقا نجسا وكانت إذا مات زوجها تحرق مع جثته بالنار المقدسة ، بل إن بعض القبائل الهندية باعتبارها المخلوق النجس ولذلك كان في نظرهم أن تدفن حية أو حرقها بعد موت زوجها¹، و لم تكن هذه النظرة سائدة في جميع المجتمعات البدائية بل في بعضها ، و البلاد الوحيدة التي نالت المرأة فيها بعض الحقوق قديما هي مصر الفرعونية ، فكانت المرأة المصرية تقف على قدم المساواة مع الرجل داخل الأسرة²

أما المرأة في اليونان هذه الأخيرة أكثر البلدان حضارة و مع ذلك كانت المرأة اليونانية تباع و تشتري ، و لم يسمح لها إلا بتدبير شؤون البيت ، أما في بلاد الروم فتجردت المرأة تماما من حقوقها المدنية ووضعتها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها³ و مظاهر السلطة الأبوية كان من أهم ما يميز مجتمع الرومان ، لم يكن رب الأسرة يلتزم بالإفناق عليهم و كان لهم أن يجرهم من الميراث فوصل و ضع المرأة في هذا المجتمع إلى درجة كبيرة من القهر و الحضيض ، أما اليهود فكانت المرأة تتمتع بأهلية الوجوب التي هي صلاحية الشخص لأن يكتسب حقوقا و تجب عليه واجبات ، و أعطت تشريعاتها الظالمة الحق لأبيها أن يبيعهما و هي قاصر و لا تترث إلا في حالة واحدة عدم وجود أبناء⁴ .

الفرع الأول: معاملة المرأة قبل الإسلام

الحقبة التاريخية للمرأة قبل الإسلام نجد أن المرأة قد مرت بدروب مختلفة نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة في مختلف القرون والعصور.

فإن كل عصر من عصور التاريخ وكل مدينة من المدائن قد نظرت إلى المرأة نظرة خاصة، بعضها كبرت الفوارق بينها وبين الرجل وبعضها قلل من شأن الفوارق.

وإذا كانت قضية حقوق الإنسان على العموم تشغل بال الكثيرين فإن قضية المرأة أصبحت محور اهتمام وهذا راجع إلى ما عانت منه المرأة عبر التاريخ من تمييز مجحف من كرامتها

1 هناء عبد الحميد إبراهيم بدر -الحماية الجنائية لدور المرأة في المجتمع- نفس المرجع ص 23

2 هناء عبد الحميد إبراهيم بدر -الحماية الجنائية لدور المرأة في المجتمع- نفس المرجع ص 539 .

3 محمود سلام زناقي المرأة عند الرومان -دار الجامعات المصرية للطباعة و النشر، بدون سنة نشر ، ص 5 .

4 الشيخ عبد الوهاب -أصول الفقه - طبعة مكتبة الدعوى ، شباب الأزهر مصر ، و فاتحة الطبعة في 1942 ، ص 135 .

الفرع الثاني: مكانة المرأة في الإسلام

هناك العديد من النصوص التشريعية التي توصي الرجال بالإحسان إلى الإناث ، وكان من أولى ما اعتنى به الإسلام قضية المرأة خصوصا بعدما أهانتها الأديان و الحضارات الأخرى فرفع من شأنها و أعطاهها حقوقها و كرامتها و قوله تعالى " هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا"¹، و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "إنما النساء شقائق الرجال"²، و قال عزوجل "وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا"³ فقد جعل الشرع المطهر النساء و الرجال على حد سواء في الإيمان ، و قد رتب لها الإسلام من الأجر ما لا يكاد يحصل عليه من الرجال و هذا رفعة لشأنها ، و جعل من كمال الإيمان الاعتناء بالمرأة و حسن الخلق معها و أعطاها الحق في شكاية زوجها إذا أساء عشرتها ، و المحافظة على كرامتها و عدم إهانتها و أعطاهها حق النفقة و أوجبها على الرجل و هذه تعد من بين صور تكريمه.

المطلب الثاني: تعريف العنف.

هو الأخذ بالشدة والقوة أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث أضرار مادية ، معنوية أو نفسية⁴.

وكذلك يقصد به الكراهية ، اللوم ، التوبيخ ، الشدة والقساوة⁵ ، كما عرفه أحد الفقهاء بأنه معالجة الأمور بالشدة والغلظة⁶ ، وهو عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين

1-سورة الأعراف آية 189 .

2- أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب في الرجل يجد البلة في منامه، حديث رقم 236

3سورة الأحزاب الآية 58 .

4. عبد الله بن أحمد العلاف ، العنف الأسري ، مقال منشور على الموقع www.ssnpstudents.com .

5. مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، مرجع سابق، ص6

6. محمد رواس، قلعة جي جامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء الطبعة 2، دار النفائس، بيروت، لبنان 1998، ص 323

فهدف كل منها إلى تحقيق مكاسب معينة ، أو تغيير وضع اجتماعي معين¹ .
و هذا العنف قد يرتكبه مهاجمون من كلا الجنسين أو أعضاء في الأسرة أو العائلة أو حتى الدولة ذاتها² . و العنف ضد المراة أو ضد النساء هو أي اعتداء ضد المراة مبني على أساس الجنس و الذي يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي ، جنسي أو نفسي للمراة ، و يضل أيضا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة³ .

المبحث الثاني : المعالجة القانونية للعنف ضد المراة

في سنة 2007 اعتمدت إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء التي تركز على الحماية والإدماج الاجتماعي الاقتصادي، والإصلاحات القانونية والمؤسسات التي جاءت على ضوءها المصادقة على قانون جديد لمكافحة العنف ضد النساء وهذا لترقية المراة وإعطائها المكانة التي يكرسها لها الدستور⁴ و الجزائر لازالت مستمرة في تدعيم وترقية حقوق المراة والمناشدة بتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمراة المكرس دستوريا، كما ان ترقية حقوق المراة في الجزائر ملموسة من خلال دورها الذي تلعبه في كافة المجالات⁵ .

إن قانون العقوبات الجزائري جاء بمواد رادعة لوضع حد لكل أشكال العنف ضد المراة فوضع مواد جديدة تحمي المراة من الاعتداءات العمدية حيث تصل العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة توفيت الضحية و20 سنة في حالة ترتب عنه عجز أو عاهة مستديمة ، وهذا بإدراج عقوبات تتناسب مع الضرر الحاصل للضحية ووضع كل مرة في عقوبة يضعها صفح الضحية حدا للمتابعة وهذا حفاظا منه على استمرار الحياة الزوجية كما جاء القانون بمجديد فيما

1. محمد بيومي ظاهرة التطرف ، دار المعرفة الجامعية ، مصر 1992 ، ص 100

2-الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد المراة ، للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1993

3- الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد المراة -المرجع السابق، ص 2

4.الوزير الأول عبد المالك سلال ، التجربة الجزائرية في مجال مكافحة العنف ضد المراة يمكن ان تشكل مرجعا مفيدا ، خطاب بمناسبة اليوم العالمي للمراة ، 08/03/2016. الإذاعة الجزائرية ، الموقع www.radioalgerie.dz

5.المدير العام للأمن الوطني ، اللواء عبد الغني هامل ، الجزائر مستمرة في تدعيم وترقية حقوق المراة ، خطاب بمناسبة اليوم العالمي للمراة 08/03/2016 الإذاعة الجزائرية ، الموقع www.radioalgerie.dz

يخص تجريم أي شكل من أشكال التعدي أو العنف اللفظي أو النفسي أو المعاملة المهينة الذي يحكم تكرارها يبين إصراره على إيذاء الضحية ، كما تم تعديل المادة 330 قانون العقوبات المتعلقة بالإهمال العائلي و تشمل إهمال الزوج لزوجته سواء حاملا لتنص على حماية الزوجة من الإكراه و التخويف الممارس عليها ، كما مس التعديل كذلك كل إعتداء يرتكب خلسة أو بالعنف والتهديد و الإكراه و يمس بالحرمة الجنسية للضحية كما شدد العقوبة كذلك فيما يخص ممارسة كل أشكال العنف ضد المرأة في الأماكن العمومية مع تشديد العقوبة إذا تعلق الأمر بقاصر و تشدد العقوبات الأخرى التي تتراوح سن الغرامات من 50 ألف و 500 ألف والسجن من 15 يوما إلى 10 سنوات وهذا يتحدد حسب درجة العنف وإن كانت قاصرات أو معاقات أو مريضات¹.

المطلب الأول: صور العنف الواقعة على المرأة

هناك العديد من أنواع العنف الواقعة على المرأة في الأسرة ، ظاهرة العنف الأسري تأخذ أشكالا وصور متعددة فقد يكون بإساءة جسدية ، جنسية ، لفظية نفسية أو قانونية مجتمعية ، صحية. فسوف نتناول البعض منها في هذه الدراسة

الفرع الأول: العنف الجسدي

هو من أنواع العنف التي تكون آثاره مادية لأنه يتمثل في الصفع ، الركل ، اللكم ، الدفع ، الرمس أيضا ، شد الشعر، الحرق ، الخنق ، الضرب بأداة حادة ، إشهار السلاح أو أي أداة تترك جروحا او خدوشا على جسمها² ، مع استخدام سوائل حارقة تشوه وجهها ، استلاب حياتها بسلاح ناري أو دس السم لها وغالبا ما يكون من قبل الزوج على إثر مشادات كلامية تتحول إلى صراع، فتدفع الزوج بالنتيجة لمحاولة فرض سلطته ورؤية المرأة التي تكون في الأغلب هي الطرف الأضعف وهو منتشر على كافة المجتمعات.

الفرع الثاني: العنف الجنسي

ويكون هذا الأخير بأنه لجوء الجاني إلى استخدام قوته أثناء ممارسة الجنس مع الطرف

¹ قانون العقوبات الجزائري .

2. منى يونس بحري ، (المرجع السابق) ، ص 48

الآخر، وتكون في حق زوجته ويكون العنف الجنسي بالاغتصاب وهذه الأخيرة ليست حديثة العهد بل قديمة قدم التاريخ، فكانت تعرف باغتصاب الليلة الأولى فاعتبر الاعتداء على الزوجة في ليلة زفافها حقا خاصا بالملك أو الكاهن أو رجل السلطة وكان قائما في جميع القرون الوسطى¹.

وكذلك هذه الظاهرة كانت موجودة ومنتشرة في القرن الثالث هجري فذكر ان بلاد الروم إن من عاداتهم إذا تزوج أحدهم و أراد الزفاف، تحمل المرأة إلى القس حتى يكون القس مفترعا وينالها بركته والزوج أيضا يمشي معها ليعلم ان الافتضاض حصل بفعل القس " ²، والاغتصاب في الحروب وتصرفهم الوحشي اتجاه النساء والأطفال الأسرى معاناة الرجل الأسود وامراته من الاغتصاب³.

فجاء الإسلام وسعى إلى نشر الفضائل الأخلاقية عن طريق تبين هذه الحقائق وتبيان الطرق التي تساعد على اكتسابها فأباح العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار الزواج وبتحريم الزنا في آيات القرآن الكريم⁴.

وهذا النمط من العنف يبقى في كثير من الأحيان طي الكتمان، فالعنف الجنسي هو الصادر من الزوج على زوجته مثل سوء المعاملة الزوجية جنسيا والنظر إليها للمتعة الزوجية وإجبارها إلى ممارسة الجنس واستخدام الأساليب المنحرفة الخارجة عن قواعد الخلق والدين في عملية الجنس.

الفرع الثالث: العنف المعنوي

قد يتم من خلال عمل أو الامتناع عن القيام بعمل ما ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه لا أثر واضح له وهو موجود في جميع المستويات و له آثار مدمرة على الصحة النفسية

1. نهى القاطرجي، الاغتصاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص 68

2. القزويني، زكرياء، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان 1960، ص 587.

3. Brownmilierier , Susan patton, le viol.classement pts j.g.n.p.Evt .1/.17 decembre 2014.. P 155

4. و من بين الايات التي تبيح العلاقات الجنسية بين الرجل و المرأة في إطار الزواج (سورة الروم الاية 21، سورة النساء الاية 13،سورة الرعد الاية 38، سورة الأعراف الاية 33....) من بين الايات التي تحرم الزنا (سورة الإسراء الاية 32،سورة النور الاية من 1 إلى 9).

للمرأة¹. فهو إخضاع الضحية لشتى أنواع الضغوطات وسوء المعاملة يوسم به الشخص الذي يخضع غيره بسلوك قد يتسبب له بصدمات نفسية، ومعظمها يقوم بها ويمر دون أن نشعر به، ويتسبب في تدمير داخلي وتمتد لفترات طويلة، فالعنف البشري يهدم النفس البشرية ويكرس شخصيات مهزوزة.

إن العنف النفسي المسلط على النساء أخطر وأشد وقعا لأن لا يمكن للمرأة إثباته² كذلك تأتي الشهوات الجنسية أيضا ناتجة عن العنف الجسدي حيث يترك الضرب والإهانة المعمدة آثار على المرأة فإن النساء اللواتي يتعرضن للعنف، يتعرضن بصورة أكبر للمشكلات والاضطرابات النفسية كالاكتئاب والخوف³.

إن هذا النوع من العنف الذي تتعرض له الزوجة قد يدفعها في بعض المجتمعات إلى تعاطي المهدئات أو الكحول لتنسى همومها.

أولا: العنف باستخدام الألفاظ .

ويكون باستخدام الألفاظ الخادشة كالشتم والقذف وتلقيبها واستخدام ألفاظ هجومية مباشرة والصراخ الدائم على المرأة على أساس أنه أفضل وسيلة للتواصل معها.

ثانياً: العنف باستخدام التهديد.

لا يقوم بأي فعل تنفيذي، بل يستخدم الاستهزاء و الازدراء و استخدام وسائل يراد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدراتها الشخصية أو المعنوية مما يآثر سلبا على قدراتها

كل هذه أفعال تؤدي لأن تكره المرأة حياتها و نفسها و أنوثتها مما يؤثر على معنوياتها و ثقتها بنفسها⁴ مع الضغط النفسي مثلا التهديد بقطع العلاقة الأسرية .

الفرع الرابع: العنف الاقتصادي

هو عنف مادي يسيء الزوج من خلاله إلى الزوجة مستخدما سلطته بجرمانه من مصروفها

1. منير كرادشة، العنف الأسري، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن 2009، ص 37

2. نوافذ "، العنف النفسي، الصامت القاتل www.islamtoday.net

3. ولاء خرمندة، أشكال العنف ضد المرأة 2016، مقال منشور في الموقع www.abwab.eu

4. العنف ضد المرأة بحث منشور في نوفمبر 2006 على الموقع www.Kenanaonline.com

لإضعافها وإشعارها بتعذر حياتها من دونه وإحكام سيطرته عليها وعلى حريتها، واستغلال الزوجة العاملة باحتراسها على إيفاق راتبها على الأسرة¹

فعمل المرأة خارج البيت و أثره في الخلافات الزوجية يثير جدلا كبيرا، فإن عمل المرأة الأصلي هو عملها في بيتها، وهو العمل المقدس الذي يتفق مع الوظيفة الفطرية و الاجتماعية و الزوجية و العائلية و تتمثل في أربع جوانب² و هي تحقيق الطمأنينة الزوجية و المودة و السكن للزوجين في البيت و الأسرة، الحمل و الإنجاب و هذه هي وظيفة الأمومة الخالدة، تربية الأولاد، حفظ بيت الزوج و ماله و عرضه و هذه وظيفة الرعاية و الأمانة و الحفظ. و هذا العمل الأصلي للمرأة فإن احتباس الزوجة في البيت و استحقاقها النفقة على الزوج.

وروى جابر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم خطب الناس، فقال: **اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذنوهن بأمانة الله، و استحلتن فروجهن بكلمة الله، و لهن عليكم رزقهن و كسوتهن بالمعروف.**"

المطلب الثاني: موقف المشرع الجزائري من العنف ضد المرأة .

تقصد بالمرأة و القانون في المجتمع الجزائري هي تنظيم و توفير الضمانات الكفيلة بحماية المرأة و صيانة حقوقها في كافة مجالات الحياة، سواء داخل أسرتها أو في محيطها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي و حتى الدولي، فيجب الوقوف على دور المرأة في المجتمع و مدى تحقيق المساواة بينها و بين الرجل، لأن المرأة لها دور أساسي و لولاه لما برز العطاء، و العظيمة في العالم و هو دور تنشئة الأجيال .

أما المساواة بينها و بين الرجل فكانت في شتى الميادين، أعطى الإسلام المرأة الأهلية المالية الكاملة لجميع التصرفات و جعل العلم حق لها و فريضة عليها كما هو على الرجل، و أباح لها أن تتطلع بالأعمال المشروعة التي تحسن أدائها و لا تتنافر مع طبيعتها وقد كفل للمرأة الحياة الكريمة سواء كانت في كنف والدها أم في بيت زوجها .

كما و ضع أحكام خاصة لحماية المرأة سواء من حيث استعمال حقها في العمل خارجا،

1. منى يوسف بحري، الدكتور عبد الحليم قطيشات، العنف الأسري، مرجع سابق، ص52

2. محمد الزحيلي، عمل المرأة خارج البيت و أثره في الخلافات الزوجية - مجلة الأمن و القانون، ص18 .

فوضع التشريع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة أحكام خاصة لتنظيم تشغيل النساء بشكل تدابير حائية¹ وهذه الأخيرة نصت عليها المواثيق والاتفاقيات كمنظمة العمل الدولية و المكتب العربي ، و استطاعت المرأة في الجزائر أن تفرض نفسها و بكل جدارة داخل المجتمع الجزائري كمواطنة كاملة الحقوق و دون أن تهمل محيطها العائلي .

فجاء القانون الجديد فيما يخص الاعتداءات العمدية التي تحدث جروحا أو عاهة مستديمة أو الوفاة ، والتحرش الجنسي ليشمل استغلال السلطة أو الوظيفة لارتكاب الجريمة. وضاعفت العقوبة إذا كانت الفاعل من المحارم أو كانت الضحية قاصرا أو حاملا أو مريضة أو كعاقبة و تناول التشريع التحرش بالمرأة في الأماكن العمومية.

فهناك نصوص قانونية جديدة توفر الحماية للمرأة في الحالات التي تكون فيها أكثر عرضة للعنف سواء بحكم وضعها الاجتماعي أو العائلي أو المهني².

إن إصلاح الأحكام التشريعية التي لا توفر الحماية لضحايا العنف الجنسي واعتماد إطار تشريعي وتنظيمي شامل لمكافحة العنف الجنسي واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل لجوء الضحايا إلى سبل الانتصاف القانونية³. بالنسبة لتعنيف المرأة في الوسط المهني الذي أصبح منتشرا.

خاتمة:

إن أهمية المرأة في المجتمع فهي تعتبر نصف المجتمع بل هي المجتمع كله لأنها الأم ، الزوجة ، الأخت ، الابنة و المريبة و المدرسة و الصانعة و القاضية ، فجاء الإسلام وكرمها على أحسن وجه ووصل بمنزلتها إلى مرتبة لم يصل إليها أحدث القوانين و هذا لتقوم بدورها في المجتمع ، فإن مشوار لازال في بدايته حتى تتغير العقلية و الرؤية العامة تجاه المرأة و تصبح المرأة إنسانا ذو كيان و ذو اعتبار ثابت لا يمكن في أي وقت التنازل عن حقوقه ، فهناك كلام كثير يقال عن

1 انظر المواد من 56 إلى 59 من مشروع القانون التمهيدي للعمل الخاص بدولة الجزائر .

2. مشروع قانون العقوبات لحماية المرأة من العنف ، مجلة الفجر يومية جزائرية مستقلة 2017/03/02

3. تسريح مديرة منظمة العفو الدولية أمينيستي في ندوة صحفية نشطتها بفندق سوفيتال ، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف

ضد المرأة/25 نوفمبر على الموقع www.amnesty.org

المرأة لكن ما يمارس يختلف و يناقضه تماما بالرغم من أن المشرع الجزائري أتى بأحكام تحارب كافة أشكال العنف ضد المرأة و الحد من مظاهر التمييز و العنف الذي لا زال يهدد المرأة الجزائرية في الوسط المهني و العائلي .

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى :

أن المشرع الجزائري قد تناول كغيره من التشريعات الأخرى موضوع العنف ضد المرأة و جاء بمكتسبات إضافية تحصلت عليها المرأة الجزائرية من خلال التعديل الأخير لقانون العقوبات الذي ينص على تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة و منها التحرش الجنسي و العنف الأسري و تقريبا كل أشكال العنف فقد جاء بعقوبات صارمة لحماية المرأة ،وتشديد العقوبة على الزوج الذي يعتدي على زوجته.

هذا كله من جانب و من جانب آخر أهمية تحسيس المرأة بحقوقها وواجباتها ،خصوصا عند سكوت المرأة و عدم تقديم شكوى ضد الأشخاص المعتدين. إن العنف في الجزائر متفشي بشكل كبير هذا ما أفرزته الإحصائيات الأخيرة التي تمت.